



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OPEC)



THE OXFORD
INSTITUTE
FOR ENERGY
STUDIES

A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD



UNIVERSITY OF
OXFORD

استراتيجية التنوع في ظل عدم اليقين العميق للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Diversification Strategy Under Deep Uncertainty for MENA Oil Exporting Countries

كان الفيروس التاجي الجديد "Covid-19" بمثابة تذكير واضح بأننا نعيش في عالم معقد ومتربط، حيث يمكن أن تنتشر رقعة الصدمات غير المتوقعة على الفور عبر الحدود والأسواق والصناعات، مع تأثيرات يمكن أن تكون شديدة ويصعب التنبؤ بها. وفي ظل هذه الظروف، تشكل المخاطر بعدًا أكثر أهمية لجميع القرارات، حيث يمكن لصانع القرار اعتماد استراتيجيات تؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة.

ويمكن تصنيف أنواع المخاطر إلى ثلاث أنواع أولها مخاطر يمكن الوقاية منها، وثانيها مخاطر استراتيجية وثالثها مخاطر لا يمكن السيطرة عليها. فالمخاطر التي يمكن الوقاية منها، وكما يوحي الاسم، هي مخاطر داخلية يمكن السيطرة عليها ويمكن تجنبها. بينما ترتبط المخاطر الإستراتيجية بتنفيذ إستراتيجية معينة مثل قرار تنفيذ خفض إنتاج النفط أو توسيع الحصة السوقية من خلال اعتماد إستراتيجية إمدادات كبيرة الحجم. أما المخاطر غير القابلة للتحكم فيها هي مخاطر خارجية أي خارجة عن سيطرة صانع القرار مثل خطر فيروس كورونا Covid-19 وأثاره على قطاع الطاقة والاقتصاد ككل.

وقد تعرضت الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصدمة مزدوجة وهي أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد Covid-19 وأزمة انهيار أسعار النفط. ولا يمكن لهذه الدول التأثير على احتمالية وقوع أحداث مخاطر خارجية ولكنها قد تكون قادرة على التخفيف من الآثار قصيرة المدى وطويلة المدى لهذه الأحداث. والتحدي الرئيسي هو اعتماد كل من الاستراتيجيات قصيرة المدى وطويلة الأجل في بيئة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. على سبيل المثال، هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدى

انكماش الطلب العالمي على النفط وفترته، ووتيرة استرداد الطلب لعافيته، ونمو الطلب على النفط بمجرد احتواء الفيروس. أيضا، لا يزال من غير الواضح كيف ستؤثر جائحة Covid-19 على وتيرة التحول في الطاقة "Energy Transition" أو تأثيرها على الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الحالية في الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد على عائدات النفط.

تناولت الورقة تحليلاً للاستراتيجيات القصيرة والطويلة الأجل المتاحة للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استجابة لجائحة فيروس كورونا Covid-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط وعائداته. وتم توضيح كيفية تأثير حالات عدم اليقين على مسألة اختيار الإستراتيجية المثلى بعيدة المدى، كما تم تسليط الضوء على التحديات الرئيسية والمفاضلات المتاحة لهذه الدول في إطار كل استراتيجية.

فعلى المدى القصير، سينصب التركيز الرئيسي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الإصلاحات المالية لخفض عجز الميزانية وتنسيق سياسات إنتاج النفط مع المنتجين الآخرين لزيادة عائدات النفط. وفضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، يلاحظ أن ما تم انتهاجه من سياسات مالية عامة خلال السنوات الأخيرة كانت غير مناسبة وقد أدت إلى تدهور الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري لهذه الدول على الرغم من ارتفاع أسعار النفط نسبياً في العامين الماضيين. فسعر التعادل لبرميل النفط المحدد لتحقيق التوازن في الميزانية كان أعلى بكثير من أسعار النفط الحالية. وكان سد هذه الفجوة بالكامل من خلال تخفيضات الميزانية يمثل تحدياً كبيراً لأنه يتطلب خفضاً كبيراً في الإنفاق الحكومي في بعض المجالات الحيوية مثل أجور القطاع العام والجيش والصحة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي والمحلي إلى تعريض هذه الدول لمخاطر أسعار الصرف والائتمان وحرمان القطاع الخاص من الوصول إلى الائتمان حيث يواجه منافسة شرسة مع الحكومة للحصول على الأموال. وفي حين أن بعض هذه الدول تحتفظ باحتياطات من العملات الأجنبية، فإن احتياطاتها المالية محدودة مقارنة بحجم وارداتها، وعلى أي حال، فقد تأكلت تلك الاحتياطات منذ دورة أسعار النفط خلال الفترة (2014-2016).

وإلى جانب خفض النفقات الجارية والرأسمالية، يمكن للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتباع استراتيجيات إنتاج النفط لتعزيز إيراداتها، ولكن هذا ينطوي على مقايضات مهمة. فاعتماد استراتيجية الحفاظ على الحصة السوقية قد يؤدي إلى حدوث انخفاض في عائدات النفط فارتفاع الإيرادات الناجم عن ارتفاع الإنتاج قد لا يعوض الانخفاض في الإيرادات الناجم عن انخفاض أسعار النفط أي أن "تأثير انخفاض الأسعار على الإيرادات أكبر من تأثير ارتفاع الإنتاج". وعلى المدى القصير، قد لا تؤدي أسعار النفط المنخفضة بالضرورة إلى انخفاض في إنتاج النفط من الدول المنتجة ذات التكلفة العالية. وفي

ذات الوقت، فإن حالة عدم اليقين تكتنف أيضاً الإيرادات طويلة الأجل إذا تبين أن المنتجين الآخرين أكثر مرونة تجاه بيئة انخفاض الأسعار والتطور في الطلب.

ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد استراتيجية دعم الأسعار قد يؤدي الى خفض الإنتاج وبالتالي خسارة في الحصة السوقية وقد لا يؤدي ذلك إلى تحقيق زيادات كبيرة في الإيرادات إذا ما تم تعويض ذلك الخفض في الإنتاج بزيادة الإنتاج من المنتجين غير المشاركين في إتفاق خفض الإنتاج المبرم بين دول أوبك وبعض الدول المنتجة من خارجها (أوبك+). واعتماداً على حجم صدمة الطلب، فقد لا يكون خفض الإنتاج بالمستوى الذي يكفي لرفع الأسعار لفترة طويلة ومستدامة. كما أظهرت الأحداث الأخيرة، ان التفاوض بشأن خفض مستدام في الإنتاج بين عدد كبير من المنتجين أصبح أمراً صعباً وبشكل متزايد نظراً لتنوع طبيعة اللاعبين ومصالحهم المختلفة.

كما تفرض الاستراتيجية الطويلة الأمد لمصدري النفط تحديات رئيسية، ويمكن لهذه الدول اعتماد ثلاث استراتيجيات محتملة لإدارة مخاطرها على المدى الطويل سواء كانت تلك المخاطر ناجمة عن استمرار انخفاض أسعار النفط بسبب استمرار الصدمات أو نتيجة للتغيرات الهيكلية بسبب سياسة تحول الطاقة. فالاستراتيجية الأولى هي إستراتيجية التحوط المحافظ (The conservative bet-hedging Strategy)، والاستراتيجية الثانية هي استراتيجية التحوط المتنوعة (The diversified bet-hedging Strategy)، والاستراتيجية الثالثة هي مزيج من الاستراتيجيتين السابقتين. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كان كل التركيز على التنوع، وعلى الرغم من أنه أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن هذه الاستراتيجية مرتبطة بالمخاطر حيث تتطلب مثل هذه الاستراتيجيات إصلاحات هيكلية عميقة يصعب تنفيذها.

وخلاصة القول، أنه في حين أن إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة مقيدة بآثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكلية، فإن خفض الإنتاج الفعال يواجه العديد من التحديات التي تتضمن التنسيق مع المنتجين الآخرين من جهة، وحجم التراجع في الطلب العالمي على النفط من جهة أخرى. كما أن تحقيق زيادة مجدية ومستدامة في الأسعار من خلال الاستجابة المناسبة للعرض متوقف على بعض العوامل الرئيسية غير المؤكدة مثل حجم تخفيضات الانتاج استجابة لانخفاض أسعار النفط، وحجم تراجع الطلب العالمي على النفط ومداه الزماني، وشكل منحني الطلب العالمي على النفط وسرعة عودته للتعاي.

إن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه قضيتين رئيسيتين على المدى الطويل، تتمثل الأولى في عدم وجود استراتيجية واحدة ناجحة للوقاية من المخاطر طويلة الأجل لانخفاض أسعار النفط، وقد ينجح التنوع فقط عندما يؤدي إلى تقليل المخاطر من خلال تجميع مصادر الدخل غير المترابطة.

فإذا حققت هذه الدول التنوع فقط في القطاعات التي تعتمد مدخلاتها على البنى التحتية البترولية والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالصناعة البترولية، فأنها قد لا تنجح في تقليل المخاطر. ومن ناحية أخرى، إذا كان التنوع في مجالات مختلفة جوهرياً ولا تملك قواسم مشتركة مع صناعتهم الأولية الحالية، والتي تشكل جوهر الميزة النسبية لهذه الدول، فإنها تواجه خطر انعدام التنافسية. ثانياً، وبصرف النظر عن الاستراتيجية المتبعة في مواجهة الظروف الصعبة، هناك خيار أساسي للمفاضلة بين العائد المتوقع وتباين العائد، أي بمعنى أن تكلفة تقليل المخاطر طويلة الأجل وتعزيز القدرة على التكيف هي قبول عائد متوقع أقل على الأصول الموجودة، وذلك من خلال الاستثمار في قطاع الهيدروكربونات وفق تدابير تتوافق مع سيناريوهات تخفيض الكربون وانبعاثاته، فهذا الخيار يخفض من العائد الإجمالي ولكنه يقلل مخاطر الاضطرابات على المدى الطويل. وبغض النظر عن الاستراتيجية طويلة المدى التي تتخذها الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنها تتطوي دائماً على مفاضلة بين العائد المتوقع وتباينه، فالحد من المخاطر طويلة الأجل يأتي على حساب تخفيض العائد المتوقع.